

تقديم حول وضعية الشفافية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

من طرف الشبكة الموريتانية للعمل الإجتماعي

الدار البيضاء من 24 الى 25 سبتمبر 2013

النزاهة في العلاقة بين القطاعين العام والخاص في موريتانيا

لاتزال الشفافية والنزاهة هدفا صعب المنال رغم أن الحكومة بذلت العديد من الجهود ورغم وجود قطاع خاص ناشئ وفي مراحلها الأولى ولكننا نذكر:

- صياغة إستراتيجية وطنية لمحاربة الفساد وإعتمادها
- وجود قانون ومدونة إستثمارية مشجعة
- وجود محاولات للتشبيك بين المقاولين المغاربة والعرب لاتزال في بداياتها
- وجود مشروع وطني خاص بتطوير القطاع الخاص وتنميته

النزاهة في العلاقة سن القطاعين العام والخاص في موريتانيا

لاتزال الشفافية والنزاهة هدفا صعب المنال رغم أن الحكومة بذلت العديد من الجهود ورغم وجود قطاع خاص ناشئ وفي مراحلہ الأولى ولكننا نذكر:

- الشروع في إعداد إستراتيجية وطنية لترقية الإستثمار وهي في طور المصادقة الإعتماد من طرف وزارة الشؤون الإقتصادية والتنمية
- إنشاء الصندوق الإيداع والتنمية
- إنشاء منطقة حرة في منطقة إنواذيبو
- وجود إتحاد المقاولين المغاربة الشباب أسس سنة 2012

محال الصفقات العمومية والمناقصات

تم إعتقاد قانون جديد للصفقات العمومية يفصل بين الصفقات في مختلف مراحلها (هجين) :

- لجنة خاصة معنية بتمرير الصفقات العمومية
- لجنة خاصة برقابة الصفقات
- ولجنة تعنى بالتحكيم وفض النزاعات
- ويعتبر هذا القانون من أرقى القوانين الموجودة في شبه المنطقة وقد تم أخذ مجمل التجارب المجاورة بعين الإعتبار (المغرب، فرنسا والسنغال وتونس)
- وجود مواقع إلكترونية لهذه اللجان

الضرائب الحمارك

أهم موارد للحكومة:

- تطور دور الضرائب وجبايتها منذ سنة 2003 بصفة شبه مرضية
- شكلت عصب إقتصاد الحكومة لسنة 2011 و2012
- صارت شبه شاملة وتطورت نظرة المواطنين لها بشكل كبير
- لقد شكلت مداخيل الجمركية المرصودة للسنة 2012 ثلث ميزانية الحكومة وذلك بزيادة ملحوظة .
- النقص الحاد في مجال تعزيز القدرات

التحديات الرئيسية التي تواجه النزاهة في القطاع الخاص موريتانيا

- احترام البنود القانونية المنشئة لهذا القطاع
- نشر المعلومات
- عدم وجود لجنة عليا تعنى بالتحكيم
- عدم تفعيل القانون وعدم احترامه وتطبيقه حتى لا يظل قانونا إنتقائيا
- عدم إشراك الفاعلين فى القرارات التى تخصهم وتعنيهم (مجتمع مدنى قطاع خاص / صحافة الخ)
- عدم تكافؤ الفرص بين المودعين والشركات خاصة المتوسطة و الصغيرة والناشئة
- جل مؤسسات القطاع الخاص تفتقر للشفافية فى مجال الاكتتاب وتسديد الحقوق ومعرفة الاتفاقية الدولية للشغل وغيرها

ملاحظات عامة

- وجود مرصدين غير حكوميين لمراقبة الشفافية
- إنشاء لجنة معنية بالشفافية فى الصناعات الإستخراجية
- وضع لجنة تعنى بالشفافية فى العمل الحكومى
- أننا فى المجتمع المدنى نذكر أنه فى إطار الشفافية المعلنة على الأقل تم :
 - إقالة وسجن وزراء من الحكومة الحالية
 - كما تم التحقيق فى العديد من القضايا المتعلقة بالفساد المالى مع العديد من المسؤولين الحكوميين وتم على إثر ذلك إما تنحيهم أو تجريدهم من مهامهم
 - تنظيم العديد من ورشات التكوين لفائدة الصحفيين وبعض منظمات المجتمع المدنى حول مدونة الصفقات العمومية الجديدة

ملاحظات عامة

- عدم تملك أصحاب القرار لمنظمات المجتمع المدني مشريك لاغنى عنه فى التدبير والحكمة الرشيدة
- الإشارك الموسمى لهذه المنظمات
- عدم إستفادتها من التكوين والتأطير الضرورىين للقيام بمهامها خاصة فى فيما يخص المناصرة المتعلقة بالقضايا الإجتماعية
- وقوف الدولة فى معظم الأحيان فى جانب القطاع الخاص والشركات ضد المجتمع المدنى والعمال

توصيات عامة إستباقية

- ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني فى تقييم سياسات الشفافية المتبعة وربما فى مرحلة لاحقة فى التدقيق
- العمل على تعزيز قدرات المجتمع المدني خاصة فى مجال التشريعات التى تحكم الحكامة الرشيدة وإتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الرشوة
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للفارق النمطى بين القطاعين العام والخاص
- مكافحة الفساد بكل أنواعه وخاصة الذى يواكب الثورات العربية خلالها وبعدها وخلال الفترات الإنتقالية ومن خلال نشر مبدأ المسائلة

• وأشكركم